مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة
اسم الكاتب: م.د. سليم كاطع علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7045
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 01:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة

م.د. سليم كاطع علي[1]
selimali74@yahoo.com

الملخص

يتناول البحث دراسة وتحليل دور النفط في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي التي أصبحت تدخل في صلب المصالح الأمريكية، نظراً لأهميتها الاقتصادية ولموقعها الجغرافي المتميز، لذلك صاغت الولايات المتحدة سياساتها وإستراتيجياتها حيال المنطقة بشكل واضح في بداية التسعينيات من القرن الماضي، إذ تُعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الأمريكية مداخل عديدة من أجل تأمين المركزية في السيطرة الكاملة على المنطقة، ولاسيما الوجود العسكري المباشر فيها.

فالسعي الأمريكي للهيمنة على مناطق النفط الرئيسة إنما يتمحور حول أهداف عدّة لعل في مقدمتها هو تحقيق هدف الهيمنة الأمريكية الكاملة على شؤون العالم، من خلال التحكم بموارد الطاقة الحيوية (النفط والغاز) إستراتيجياً واقتصادياً وسياسياً، مما يمكنها من ممارسة تأثيرات مهمة على المستوى الدولي، إنطلاقاً من إن النفط ينتج الثروة، وان الثروة تنتج القوة، وانه بالقوة يمكن السيطرة على العالم، فضلاً عن تحييد دول العالم الاخرى وقطع الطريق أمام القوى الصاعدة منها من أن تسلك سلوكاً مخالفاً للمصالح الأمريكية، ورسم حدود حركة هذه القوى في إقتصاد القرن الحادي والعشرين، الامر الذي يعني ان منطقة الخليج العربي سوف تحتل مكانة مهمة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي وتتزايد تلك الأهمية مع تزايد الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية مستقبلاً.

---

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–جامعة بغداد..

المقدمة

تُعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق التي حظيت بقدر كبير من الإهتمام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لطبيعة وحجم المصالح الغربية والأمريكية فيها خصوصاً، ولسيادة فكرة إن ديمومة وإستمرارية الدول الصناعية المتقدمة يأتي من خلال كون هذه المصالح بعيدة عن أي مصدر للتهديد أو للسيطرة عليها.

وقد أثبتت الأحداث التي تلت نهاية حقبة الحرب الباردة الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي، وذلك بسبب المكانة العالمية التي تتمتع بها هذه المنطقة على المستويين الإقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز أو لإمتلاكها لأهم موارد الطاقة من الغاز والنفط في العصر الحديث، مما جعل منها محوراً مهماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وعليه فان المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي يمكن أن يلاحظ أن هذه المنطقة تدخل في صلب المصالح الأمريكية، لذلك صاغت الولايات المتحدة سياساتها وإستراتيجياتها حيال المنطقة بشكل واضح في بداية التسعينيات من القرن الماضي، إذ تُعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي دخلت فيها السياسة الأمريكية مداخل عديدة من أجل تأمين المركزية في السيطرة الكاملة على المنطقة، ولاسيما الوجود العسكري المباشر فيها.

فقد كان من نتائج إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفيتي إدراك الولايات المتحدة إنها أمام مجموعتين من المتغيرات الدولية من حيث التأثير، الأولى: تقترن ببداية بروز قوى دولية جديدة تمتلك من القوة والإمكانات بما يؤهلها لتشكل تحدياً جديداً لها. أما الثانية: فتتمثل بمجموعة الفرص التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وتراجع الإتحاد السوفيتي كقطب موازٍ للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الدراسة تنطلق من فرضية مفادها: إن الأهمية الإستراتيجية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي ولا سيما في المجال الإقتصادي لإحتوائها على موارد الطاقة

المهمة لديمومة الإقتصاد العالمي، أدت إلى أن تحتل مكانة مهمة في الإدراك الأمريكي وتتزايد تلك الأهمية مع تزايد الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية.

وعليه ومن أجل التحقق من صحة الفرضية، فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة وكما يأتي:

المبحث الأول: الإدراك الإستراتيجي الأمريكي لأمن الطاقة.

المبحث الثاني: الرؤية الإستراتيجية الأمريكية لنفط الخليج العربي.

المبحث الثالث: توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي.

المبحث الأول

الإدراك الإستراتيجي الأمريكي لأمن الطاقة

يُعد مفهوم أمن الطاقة أحد المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانها ضمن العديد من المتغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، ومن خلال ملاحظة الصراعات الدولية الراهنة نجد أن أمن الطاقة أضحى شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى مثل الحفاظ على مكانة الدولة والتوسع وتأمين الحدود لا سيما بالنسبة للدول الكبرى.

إذ تحتل مسألة تأمين مصادر الطاقة ولا سيما النفط والغاز الطبيعي جانباً كبيراً من إهتمامات الدول الصناعية الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يشكل النفط إحدى أهم ركائز سياستها الخارجية، نظراً لما يشكله من مصلحة أساسية بسبب وجوده بإحتياطيات ضخمة ومؤكدة، سهلة الإكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.

إن سعي دول العالم لا سيما القوى الصناعية الكبرى للحصول على المواد الأولية يُعد هدفاً مهماً بالنسبة لها، إذ أن حيوية هذه المادة (النفط)، وعدم القدرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي قد جعل الحصول عليها غالباً ما يصبح هدفا ملحاً من أهداف السياسة الخارجية للدول[1].

وتشير المعلومات المتوفرة بأن الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع بمعدل ثابت يبلغ حوالي ١,٧% سنوياً للمدة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠، مما يعني أن الطلب على النفط سيرتفع من (٧٧)

[1] د.سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص٢١٥.

مليـون برميـل يوميـاً في عـام ٢٠٠٢، إلى (٨٠) مليـون برميـل يومياً في عـام ٢٠٠٥، والى (٩٠) مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠، والى (١٠٧) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠[١]، ويرجح أن ترتفع النسبة إلى حوالي(١٢٠) مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٥[٢].

في حين تشير التقديرات بأن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي سيرتفع من (٢,٥) ترليون متر مكعب سنوياً في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي (٤,٧) تريليون متر مكعب سنوياً في عام ٢٠٢٠[٣].

وفي ضوء ذلك فقد أدرك صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن قوى دولية أخرى صاعدة كالصين والهند وروسيا في ضوء نسب النمو الإقتصادي المرتفعة، الأهمية الإستراتيجية لإمدادات الطاقة ودورها في إدامة وتعزيز نمو الاقتصاد العالمي لا سيما في الدول المتقدمة، وهو ما مهد لاحقاً لظهور مفهوم " أمن الطاقة ".

ومما سبق، نجد إن قضية ضمان إمدادات مصادر الطاقة أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تدخل في صلب إهتمامات الأمن القومي الأمريكي، وهو ما دفع بالولايات المتحدة إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة تكون أكثر أمناً، وأقل ضرراً، نظراً لحاجة الصناعات المستقبلية الأمريكية لاسيما في المجالات ذات التقنية العالية إلى الطاقة المهمة ولاسيما النفط[٤].

فالسياسة الأمريكية تجاه الدول النفطية لم تعد محكومة بمصالح آيديولوجية ضيقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وإنما أصبحت الإعتبارات الإقتصادية هي المتحكمة في تلك السياسة[٥]، من خلال ضمان حصول الإقتصاد الأمريكي على موارد كافية من الطاقة، ولا سيما النفط بأسعار

[١] توبي شيللي، النفط: السياسة . والفقر. والكوكب، ترجمة: دينا الملاح، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠١٠، ص ٤١.

[٢] نبيل خليفة، تركيا أردوغان .. والصين: رهانات جديدة .. لدور قديم، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٨٤.

[٣] عمار علي حسين ، ممرات غير آمنة، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة (دبي)، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣، ص٧٧.

[4] **Condoleeza Rice, " Rethinking The National International Interest: American Realism For a New World ", Foreign Affairs, Vol. 87, No.4,July- August, 2008,P.24.**

[5] **Daniel H.Simpson,"U.S. African Policy: Some Possible Course Adjustment", strategic Studies Institute, Washington, U.S. Army war college, August 1994, P.P. 6-10.**

معقولة، وبصورة يمكن التعويل عليها ضمن شروط وأوضاع تدعم النمو والإزدهار الإقتصادي في الولايات المتحدة.

ومما دفع في هذا الإتجاه إن إحتياطيات النفط المثبتة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت في عام ٢٠٠٥ نحو (٢٩,٣) مليار برميل، وهو ما يشكل نسبة ٢,٤٠% من الإحتياطي العالمي، في حين بلغت إحتياطيات الغاز الطبيعي نحو (٥,٤٥) تريليون متر مكعب وبنسبة تبلغ نحو ٣,٠٣% من الإحتياطي العالمي[١].

ولا شك فإن ضخامة حجم الإقتصاد الأمريكي، جعل الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى كأكبر دولة مستهلكة للنفط على الصعيد العالمي، وطبقاً للأرقام الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية، فان الولايات المتحدة تستهلك أكثر من (٢٠) مليون برميل يومياً، وبنسبة تقدر بنحو ٢٣,٩% من إجمالي الإستهلاك العالمي[٢] ، وهو ما يعادل إستهلاك الصين واليابان وروسيا وألمانيا والهند مجتمعة، في حين يصل إنتاجها إلى حوالي (٨) مليون برميل يومياً، مما يعني أن الولايات المتحدة تستورد يومياً ما يزيد على (١٢) مليون برميل[٣].

ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو (٢٧) مليون في عام ٢٠٢٥، بزيادة سنوية تبلغ ١,٧% في المتوسط، مما يعني إن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي إحتياجاتها، وتحديداً ٦٨% منها بحلول عام ٢٠٢٥[٤].

[١] مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على مواد الطاقة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص ٩٧.

[٢] أحمد جميل عزم، النظام الدولي في عالم ما بعد الأحادية القطبية: تكاملية العلاقات الدولية وتعددية من نوع جديد، مجلة آفاق المستقبل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة الأولى، العدد الأول، سبتمبر/ اكتوبر٢٠٠٩، ص ٩٠.

[٣] د. حميد الجميلي، الفكر الإستراتيجي النفطي الأمريكي وصياغة نظام بترولي جديد: العناصر الإستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العددان (٣-٤)، ٢٠٠٠، ص ١١٦.

[٤] خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ص٤٥-٤٦ .

وبضوء هذا الواقع، فان المفهوم الأمريكي لأمن النفط يتحدد بعناصر رئيسة حددها التقرير الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٩٥ والتي تتمثل باستمرارية الحصول على الواردات النفطية بأسعار مقبولة وبكميات كافية لتلبية الطلب المتنامي لها ولحلفائها الأوربيين[١].

وعليه فأن السيطرة على مناطق النفط العالمية الرئيسة من قبل الولايات المتحدة تعد جزءاً من السياسة القومية للطاقة التي وضعتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش)، والتي تعد "أمن الطاقة" مكوناً أساسياً للأمن القومي وشرطاً مسبقاً لضمان النمو الاقتصادي المستديم"[٢]. فضلاً عن إحكام السيطرة على مخزونات النفط العالمية، مما يسهل عملية التحكم في الاقتصاد العالمي، واقتصاديات الدول المنافسة بشكل اكبر[٣].

وبما أن المصلحة القومية لا تزال المحرك الرئيس للسياسات والتفاعلات الدولية المختلفة، فقد أصبح ضمان إمدادات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) هدفاً إستراتيجياً مهماً للولايات المتحدة، وهو ما يعني إن الإدارات الأمريكية المتعاقبة مهما كانت مسمياتها (جمهورية أم ديمقراطية) أصبحت تنطلق من حقيقة: إن ضمان الأمن القومي الأمريكي، وحماية المصالح الحيوية تُعد من الثوابت والمنطلقات التي لا يمكن التنازل عنها[٤].

وإنطلاقاً من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تواجه عدواً واضحاً ومحدداً يهدد أمنها ووجودها بصورة فعلية، فقد إنصرف إهتمامها الأمني إلى مواجهة المخاطر والتحديات التي تهدد مصالحها الحيوية، إذ أن الشك وعنصر عدم اليقين حيال إمكانية ظهور مصادر تهديد جديدة لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها يمكن أن يشكل في المستقبل عنصراً ضاغطاً على الفكر الإستراتيجي الأمريكي. وهو ما يعني أن ضمان أمن الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية لا يكتمل

---

[١] عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩، ص ١٩٦.

[٢] د. عمرو عبد الكريم، الإستراتيجية الأمريكية في غرب أفريقا، على الموقع:
http://www.almoslim.com/node/85835

[٣] فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩، ص١٢٩.

[4] Richard N. Carder," The One Present Solution", Foreign Affairs , Vol. 79, No.4 , July/ August 2000,P.3.

إلا ببقائها متفوقة عسكرياً على الصعيد العالمي، وعلى المستويين الإستراتيجي والتقليدي لمنع ظهور قوى جديدة يمكن أن تشكل بحسب الرؤية الأمريكية تهديداً لأمنها ولمصالحها الحيوية.

المبحث الثاني

الرؤية الإستراتيجية الأمريكية لنفط الخليج العربي

تعُد منطقة الخليج العربي من المناطق الحيوية بالنسبة للدول الغربية عموماً وللولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، نظراً لأهميتها النفطية إذ تُعد المنطقة أهم وأكبر مستودع نفطي في العالم بإمتلاكها أكثر من ثلثي الإحتياطيات النفطية العالمية، تلك السلعة التي يتوقف عليها النمو الإقتصادي العالمي.

فالنفط ما زال يمثل ٤٠% من الطاقة المستهلكة في العالم، إذ يُعد الإقتصاد الأمريكي اكبر اقتصاد مقارنة بالإقتصاديات العالمية الأخرى، ففي الوقت الذي بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو (٣٠٨) مليون نسمة في عام ٢٠٠٧، وبنسبة تقدر بنحو ٥% من سكان العالم[١]، فان الإقتصاد الأمريكي يعد اكبر اقتصاد منفرد في العالم بنسبة ٢٠,٩% من إجمالي الناتج العالمي لعام ٢٠٠٨، تليها الصين بنسبة ١١%، ثم الهند وروسيا بنسبة ٤,٦% و ٣,٢% على التوالي[٢].

وفي ضوء ما سبق، فإن دول الخليج العربي تتمتع بإحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الإكتشاف، منخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم، وتُعد المملكة العربية السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ تحتل المركز الأول من حيث الإحتياطيات النفطية بإحتياطي يبلغ نحو ٢٦٤,٢ مليار برميل، وهو ما يشكل نسبة ٢٥% من الإحتياطي النفطي العالمي[٣].

---

[1] **The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2009, P. 191.**

[2] **Ibid , P.191.**

[٣] برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد ١١ أيلول، ترجمة: د. عماد فوزي شعيبي، الطبعة الولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤، ص ٣٢.

ويأتي العراق بالمرتبة الثانية من حيث الإحتياطي النفطي المؤكد بإحتياطي يبلغ نحو ١١٢,٥ مليار برميل، وهو ما يشكل نسبة ١١% من الإحتياطي العالمي، ثم ايران بإحتياطي قدره ٩٨,٧ مليار برميل، فدولة الإمارات العربية المتحدة بإحتياطي يبلغ ٩٧,٨ مليار برميل، فالكويت بأحتياطي يقدر بنحو ٩٦,٥ مليار برميل[١].

كما تشير الإحصائيات بان دول مجلس التعاون الخليجي الست تمتلك نحو ٥٣% من الاحتياطي المؤكد من النفط العالمي، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٣% عام ٢٠١٥، وتنتج ما نسبته ٢٤% من الإنتاج العالمي، ومن المتوقع أن تصل الى٤٦% عام ٢٠١٥، وتمتلك نحو ١٤% من الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في العالم[٢].

وطبقاً لإحصائيات وزارة الطاقة الأمريكية فأنه من المرجح أن يكون العراق الدولة الأولى في العالم التي تملك إحتياطياً نفطياً ضخماً ومتجدداً يمثل نسبة ٣٠% من الإحتياطي العالمي، إذ تقدر تلك المعلومات أن يصل الإحتياطي النفطي العراقي إلى ٤٠٠ مليار برميل، وهو ما يجعله يتجاوز الإحتياطي النفطي السعودي[٣]. فضلاً عن ذلك فإن النفط العراقي يُعد ذا نوعية عالية، وبكلفة إستخراج متدنية تصل ما بين ١ ـ ١,٥ دولار للبرميل الواحد قياساً بحقول العالم الأخرى، وللمقارنة فإن كلفة إستخراج النفط الماليزي والعماني تصل إلى ٥ دولارات للبرميل الواحد، والروسي والمكسيكي ٦ ـ ٨ دولار للبرميل الواحد، وبحر قزوين يكلف ٧ ـ ٨ دولار للبرميل، أما بحر الشمال فيصل ما بين ١٢ ـ ١٦ دولار للبرميل وفي تكساس ومناطق أخرى من الولايات المتحدة وكندا فتصل كلفة إستخراج برميل النفط الواحد إلى ٢٠ دولاراً[٤].

[١] ينظر: التقرير العربي الإستراتيجي، على موقع الإنترنت:

http:// www. Ahram.org.eg/acpss.ahram.2001/1/1RAB76htm.

[٢] **مجموعة باحثين، الخليج في سياق استراتيجي متغير، تحرير: محمد بدري عبد، جمال عبد الله، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٤، ص ص ٢٥. ٢٦.**

[٣] **أمن الطاقة والحرب على العراق، على موقع الإنترنت:**

http://www.albasrah.net/ar.articles-2006/0806/sarm.

[٤] **المصدر نفسه.**

وتجدر الإشارة إلى إن حقول النفط في الخليج العربي تمتاز عن جميع الحقول النفطية في العالم بميزات متعددة منها[1]:

١. غزارة إنتاج البئر الواحدة في الخليج العربي عما عليه في مناطق أخرى في العالم.
٢. قربه من مناطق الاستهلاك في أوربا الغربية واليابان، إذ يقع بالقرب من المنافذ البحرية التي تسهل عملية نقله وخزنه.
٣. يُقدر عمر تدفقه الزمني لأكثر من مئة عام، مقارنة بالدول الأخرى، إذ يُعد العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هي الأطول ديمومة لإنتاج النفط الخام في العالم[2].
٤. سهولة العثور على الآبار النفطية إذ أنها موجودة في مناطق قريبة من الأرض مما يؤدي إلى انخفاض كلفة استخراجه، فهي لا تتجاوز العشرين سنتاً للبرميل الواحد[3].

ولا شك فان تزايد الإهتمام العالمي بنفط الخليج العربي لا يعود إلى توافره بإحتياطيات ضخمة فحسب، وإنما يعود كذلك إلى فشل المحاولات العديدة التي جرت وما زالت جارية من قبل الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير طاقة بديلة للنفط كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، وذلك لأسباب عدة في مقدمتها إرتفاع سعر تكلفة هذه البدائل، وعدم جاهزيتها لتغطية كل الاستعمالات التي يوفرها النفط، لا سيما وان الإنتاج النفطي العالمي قد وصل إلى ذروته وبدأ بالإنحسار، فضلاً عن الآثار السلبية التي يمكن أن تولدها الطاقة النووية في حال حدوث أي خلل في المفاعلات النووية المولدة للطاقة.

---

[1] **جوزيف مونتهات، مجلس التعاون لدول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية المصالح الأمنية المشتركة وغير المشتركة، في: مجموعة باحثين، أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات والدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨، ص٩٨.**

[2] **د. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩، ص ١٦٢.**

[3] **د. منير الحمش، دور النفط في الأمن القومي العربي، في: مجموعة باحثين، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣، ص ٢٠٩.**

وفي هذا الإطار فقد نصت وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي المرقمة ٦٨ لعام ١٩٢٠، والتي رفعت واشنطن عنها غطاء السرية في عام ١٩٧٥ إعتبار الجزيرة العربية اكبر مستودع للإحتياطيات النفطية التي يقتضي " دمجها بالنظام الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة ... وإنها مصدر مذهل للقدرة الإستراتيجية، وواحدة من أعظم الجوائز المادية في التاريخ "[١].

وتجدر الإشارة إلى إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على نظام القوة العظمى الوحيدة في العالم، والحيلولة دون تحول هذا النظام إلى نظام تعددي القوة عبر الإستحواذ على إمكانات القوة الحقيقية فيه، دفع بها إلى محاولة فرض هيمنتها على مناطق النفط الرئيسة، وتأتي منطقة الخليج العربي في مقدمة تلك المناطق نظراً للثروات الهائلة التي تحتويها.

وفي هذا الصدد فقد أشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (وليم كوهين) في تقرير قدمه إلى الرئيس والكونغرس عام ١٩٩٧ بقوله: " نحن لا نريد الصراع نداً لند بل نريد إمتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم، إننا نعيش عصر الإمكانات الإستراتيجية، وبدون هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك"[٢].

كما عبر الجنرال انتوني زيني عندما كان قائداً للقيادة المركزية الأمريكية عام ١٩٩٩ عن أهمية منطقة الخليج العربي بقوله: "ان منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من إحتياطيات النفط تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل في الإقليم، والإستفادة من هذه الثروة النفطية"[٣].

ومما زاد من أهمية الخليج العربي حسب المنظور الإستراتيجي الأمريكي إن إستمرار الإعتماد الأمريكي على إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط بشكل رئيس أصبح يمثل مشكلة أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما وأن إحتياجاتها من المواد الأولية مرشحة لأن تكون الأكبر من أي بلد آخر، في الوقت الذي تتجه فيه أن تصبح في عداد الأمم غير المالكة

---

[١] نقلاً عن: مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٦٠.

[٢] نقلاً عن: غينادي زيغانوف، العولمة والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دمشق، مكتبة ميسلون، ٢٠٠٢، ص ص ٤٧–٤٨.

[٣] نقلاً عن: خليل العناني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

لهذه المواد الإستراتيجية، وهو ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع ثلاثة بدائل مرشحة هي[١]:

١. إستخدام المخزون الإستراتيجي الأمريكي لتعويض النقص، إذ يبلغ إجمالي المخزون من النفط الخام نحو ٧٢٧ مليون برميل.
٢. زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط، وهذا البديل لا يحقق سوى زيادة مباشرة ضئيلة لا تكفي لسد الإحتياجات من الطاقة.
٣. خفض الطلب على الإستهلاك، وهو ما ينعكس سلباً على نمط الحياة السائد في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناءاً على ما تقدم، فقد إندفع التخطيط الإستراتيجي النفطي الأمريكي إلى الإهتمام بمنطقة الخليج العربي، ومما دفع في هذا الإتجاه هو إدراك الدول الغربية عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص إن الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج العربي غير مستقرة، إذ تعاني من إضطرابات كبيرة، مما يجعل مستويات المعيشة في الدول الصناعية رهينة لتلك الأوضاع التي تهدد المنطقة، والتي من شانها أن توقف إمدادات النفط إلى الدول المستهلكة، وتؤدي إلى رفع أسعار النفط إلى مستويات غير مقبولة بالنسبة لها، فضلاً عن إحتمال تغير الأنظمة المؤيدة للغرب مما يؤثر سلباً على إنتاج النفط وسياساته في المستقبل، الأمر الذي إضطر الولايات المتحدة إلى توجيه الأنظار إلى منطقة الخليج العربي والعمل على تأمين وصول الإمدادات النفطية من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة، مما يترتب عليه لاحقاً ربط مسألة امن منطقة الخليج العربي بالأمن القومي الأمريكي.

المبحث الثالث

توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي

إن التوجه الأمريكي تجاه بترول الشرق الأوسط لم يكتسب أهمية إستراتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية بفعل عاملين رئيسين، أحدهما تزايد أهمية نفط الخليج العربي ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة وضمان إستمرار تدفق النفط إلى الولايات المتحدة

[١] ينظر: مجلة الدفاع الخليجي، أبو ظبي، العدد٨٣، السنة الثالثة عشر، سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٥، ص ١١.

والدول الصناعية الأخرى، وثانيهما يتمثل في تصاعد حدة الحرب الباردة ومخاوف الولايات المتحدة من سعي الإتحاد السوفيتي للوصول إلى منطقة الخليج العربي.

ونظراً لتلك الأهمية فقد أصبح من الأهداف الرئيسة للولايات المتحدة الأمريكية هو ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج بشكل آمن وبأسعار معقولة، ومنع أي قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح.

وفي هذا السياق، فأن الإهتمام الأمريكي المباشر بمنطقة الخليج العربي لم يتبلور بصورة واضحة إلا في عام ١٩٧١، عندما إنسحبت بريطانيا بشكل كامل من المنطقة، فأخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تحقيق الأمن والإستقرار في هذه المنطقة. إذ لجأت الولايات المتحدة في بداية السبعينيات من القرن العشرين إلى إتباع سياسة الإعتماد على القوى الإقليمية للحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة، وبلورت ما عُرف بمبدأ نيكسون الذي يقوم على إستراتيجية ""العمودين المتساندين" المتمثلة في الإعتماد على كل من إيران والسعودية لضمان تلك الأهداف[١].

إلا إن تلك السياسة ما لبثت أن تبدلت عندما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الإستخدام السياسي للنفط في حرب أكتوبر ١٩٧٣ أهمية مصادر الطاقة وضرورة تأمين وصولها إلى الأسواق الغربية عموماً والأمريكية بصورة خاصة، وإعتبار مناطق النفط الموجودة في الخليج العربي " مصلحة حيوية " للولايات المتحدة. وقد شكل مبدأ كارتر في عام ١٩٨٠ التنفيذ الفعلي لتلك السياسة، إذ جاء فيه: " إن أي محاولة من جانب أي قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج تعد في نظر الولايات المتحدة هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم ردعه بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة "[٢]. وهو ما ترتب عليه فيما بعد إنشاء (قوة الإنتشار

---

[١] أشرف محمد كشك، أمن الخليج في السياسة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ١٧٠.

[٢] د. فكرت نامق عبد الفتاح، د. عبد الجبار كريم البزوني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢. ص ص ٣١ – ٣٢.

السريع) لكي تكون جاهزة لنقلها إلى منطقة الخليج العربي في حالة الطوارئ، وقد أطلق على هذه القوة قيادة المنطقة المركزية لإستخدامها لتأمين منابع النفط في الخليج عند الضرورة.

وتجدر الإشارة إلى أن إعلان مبدأ كارتر قد ترتب عليه تحول جذري في السياسة الأمريكية تجاه منابع النفط في الخليج تمثل في إخراج منطقة الخليج من دائرة الصراع الدولي إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي، والإستغناء عن فكرة الإعتماد على القوى الإقليمية للدفاع عن أمن الخليج والتوجه نحو تعزيز الوجود العسكري المباشر في المنطقة.

وقد أدت التغيرات التي شهدها النظام الدولي بعد إنتهاء حقبة الحرب الباردة وما ترتب عليها من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الشؤون الدولية، وغياب القطب المنافس لها، إلى التسريع بالسياسة الأمريكية الرامية إلى فرض هيمنتها على المنطقة.

وقد كشف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب في خطابه عن حالة الإتحاد أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ ١٩٩٠/١/٢١ عن السعي الأمريكي لإحتلال منابع النفط بقوله: " إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولا بد أن يكون القرن الجديد أمريكياً بمقدار ما كان القرن الذي سبقه، وهو القرن العشرين قرناً أمريكياً، وهذا بالطبع ليس ممكناً إلا بالسيطرة الكاملة على النفط وإحتياطياته، وفائض البترودولار "[١].

وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق تلك الأهداف، إذ أدت حرب عام ١٩٩١ أثر دخول القوات العراقية إلى الكويت إلى أن تصبح منطقة الخليج العربي محاطة بحزام عسكري أمريكي، مما ترتب عليه خروجها من معادلة الأمن الهشة لتدخل ضمن مظلة الأمن الأمريكي، والتي تعتمد على وجود عسكري أمريكي مباشر بدون وسطاء كما كان في السابق[٢].

بل ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك حين عملت على تعزيز توجهها النفطي ببعد تسليحي في منطقة الخليج العربي، مما ترتب عليه تبعية دول الخليج للولايات المتحدة، فضلاً عن ربط إقتصاديات منطقة الخليج العربي بشبكة من الروابط الإقتصادية مع الدول الغربية، وتعزيز

---

[١] نقلاً عن: سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، على موقع الإنترنت: http://www.qwu.dam.org/book.05/study05/322/book05_sd007.htm

[٢] أشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٠ ـ ١٧١.

الإستثمارات التي تقوم بها دول الخليج في البنوك والعقارات والصناعات الغربية، مما يعني ضمنياً التحكم بالثروات الهائلة القادمة من دول الخليج العربي إلى الغرب وخضوعها لسياساته الإقتصادية.

وتُعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ نقطة فاصلة في التفكير الإستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي، إذ تحولت المنطقة من منطقة تصدر النفط إلى منطقة تصدر الإرهاب وتدعمه إنطلاقاً من إن أغلب منفذي هجمات أيلول هم ممن يحملون الجنسيات الخليجية، فضلاً عن إن التمويل المقدم لهم يأتي أغلبه من مصادر أهلية وخيرية من دول المنطقة حسب الرؤية الأمريكية.

ونتيجة لذلك فقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإبن في عام ٢٠٠٢ مبدأه الذي عُرف بـ (مبدأ بوش) والذي إعتمدت عليه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي فيما بعد، ومضمونه إستخدام السلطة والقوة الأمريكية لحماية مصالحها، والحفاظ على هيمنتها ونشر المبادئ الأمريكية[١].

وبذلك فقد عبر مبدأ بوش عن التوجه الجديد في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول والمتمثل بالإستخدام المباشر للقوة العسكرية، وتوجيه الضربات الإستباقية ضد الدول أو الجماعات التي تشكل تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية الأمريكية أينما وجدت.

وبناءاً على ما تقدم، فإن إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٣ لم يكن بعيداً عن السعي الأمريكي للسيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين وصول النفط للدول الغربية المستهلكة، إذ يشكل عصب الحياة في صناعات هذه الدول. فالعقلية السياسية الأمريكية تجمع دائماً بين مسألة تأمين مصادر الطاقة وبين قضية الأمن القومي الأمريكي.

مما تقدم، يتضح إن السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي وإن تغيرت أدواتها ووسائل تنفيذها، فإن أهدافها تبقى ثابتة، وفي مقدمتها الحفاظ على الإمدادات النفطية لها ولحلفائها، والحيلولة دون ظهور أية قوة إقليمية تهدد مصالحها، وهو ما يفسر لنا الموقف الأمريكي المتشدد من البرنامج النووي الإيراني، وما يشكله من تهديد للمصالح الأمريكية ولأصدقائها في المنطقة، فضلاً عن إستخدام النفط كورقة ضغط ضد حلفائها وشركائها وبما يمكنها من التحكم

[١] **برادلي أ. تاير، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٢ـ٣٣.**

ولو نسبياً بإقتصاد الدول الصناعية ومستويات النمو فيها، والحيلولة دون منافستها في المناطق الحيوية ذات الصلة بالأمن القومي الأمريكي.

الخاتمة

تُعد منطقة الخليج العربي من المناطق التي سيتركز حولها الإهتمام الدولي في المستقبل، وذلك للإمكانيات النفطية الهائلة التي تتمتع بها، والتي تشكل دافعاً مغرياً للدول الغربية عموماً وللولايات المتحدة خاصةً من أجل فرض سيطرتها على هذه المنطقة، فالنفط وحتى النصف الأول من القرن الحالي سيستمر بكونه الشريان الحيوي للحياة، وعليه ستظل هذه المنطقة في صميم الشؤون العالمية، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية التوجه نحوها بكل قوتها في سبيل فرض وجود دائم لها في هذه المنطقة.

ومما يدعم هذا التوجه إن الترابط بين المصالح الحيوية الأمريكية والأمن القومي الأمريكي يُعد ترابطاً وثيقاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مناطق العالم المختلفة ولا سيما الحيوية منها، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي، إذ إن توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو فرض سيطرتها على شؤون العالم يدفع بها الى الإدعاء بأن هذه المنطقة أو تلك ذات مصلحة حيوية بالنسبة لها، وهو ما يعني إن أي تهديد لها يمثل تهديداً للأمن القومي المريكي، والذي يقتضي بالضرورة مواجهته بكل الوسائل الممكنة بما فيها إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها.

وبضوء ما سبق، ووفقاً لإعتبارات التخطيط الإستراتيجي الأمريكي يمكن أن نستنتج ان توجه الولايات المتحدة الأمريكية للإستحواذ على مصادر الطاقة الرئيسة في العالم والسيطرة عليها، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي، إنما يتمحور حول أهداف عدة لعل في مقدمتها تحقيق هدف الهيمنة الأمريكية الكاملة على شؤون العالم، من خلال التحكم بموارد الطاقة الحيوية (النفط والغاز) إستراتيجياً واقتصادياً وسياسياً، مما يمكنها من ممارسة تأثيرات مهمة على المستوى الدولي، إنطلاقاً من إن النفط ينتج الثروة، وان الثروة تنتج القوة، وانه بالقوة يمكن السيطرة على العالم، فضلاً عن تحييد دول العالم الاخرى وقطع الطريق أمام القوى الصاعدة منها من أن تسلك سلوكاً مخالفاً للمصالح الأمريكية، ورسم حدود حركة هذه القوى في إقتصاد القرن الحادي والعشرين.

(The Oil Impact in the America approach towards the Gulf Reegion after the Cold War)

Dr. Salim K. Ali

The research deals with the studying and analysizing the role of oil in U.S. policy toward the Arab Gulf region, which has become the core of the American interests, due to its economic importance and geographical position. The United States had formulated policies and strategies toward the region at the beginning of the nineties of the last century. It was the most important stages, that the U.S. strongly involved in the reqion in order to secure its central role to dominate the region by direct military presence there..

The pursuit of the U.S. to dominate the major oil region. The foremost of its several targets it to achieve the goal of American hegemony on the world affairs through conirolling the vital energy resources (oil and gas). So, U.S. will enable to exrcise influence on the interational level. By force, the world can be contronled, the rest of the world be neutralized, the rising powers by hindered, so not to be have in contyrary way to American interests, and the role of these powers in the economy of 21th contery will be demar. It means that the Gulf reyion will have great attention in the perception of American strateg. This importance American hage many on the international arena in future.